

## المعارضة الجزائرية تشرط التهدئة قبل بدء الحوار

في أول تصريح بعد انتخابه رئيسا للجمهورية في اقتراع اتسم بنسبة مقاطعة قياسية، عرض عبدالمجيد تبون "حوارا جادا من أجل بناء جزائر جديدة" على الحراك الشعبي الذي قاطع الانتخابات، غير أن قوى المعارضة الجزائرية رحبت بحذر بهذه الدعوة حيث أجمعت على ضرورة تحقيق تهدئة مسبقة والحسم في ملف المعتقلين قبل الدخول في أي حوار سياسي جديد.

صابر بلدي

بحذر مع خطاب الفائز برئاسيات 12 ديسمبر، عبدالمجيد تبون، بحكم التجارب السابقة للسلطة التي تكتفي بإطلاق الوعود فقط، وشدت على شروط الحوار، وعلى حماية الحراك من القمع. وذكر البيان "إن خطاب المرشح الفائز عبدالمجيد تبون بعد إعلان النتائج كان خطابا جامعا يساعد على التخفيف من التوتر ويفتح آفاق الحوار والتوافق". لكنه قد سبق لهم أن سمعوا من الحكام خطابا مماثلا تجسد عكسها على أرض الواقع، وإن الحركة لا تستيق المستقبل بسوء الظن، فإنها ستكون حذرة وستحتمل في ممارستها السياسية ومواقفها التي يخولها لها القانون على الوقائع الفعلية في الميدان خدمة للمصلحة العامة.

وشددت "حمس" على ضرورة توفر شروط أساسية لإظهار حسن النية لإجراء الإصلاحات الدستورية والقانونية، على غرار حماية الحريات الفردية والجماعية وتحرير وسائل الإعلام من الضغط والتوجيه، وضمان الحرية التامة للعدالة، وإطلاق سراح مساجين الرأي ومعتقلي الحراك الشعبي، ورفع القيد والتضييق على المجتمع المدني غير الموالي، ومكافحة شبكات الرشوة والابتزاز المالي التي بدأت تعيد بناء نفسها ضمن التوازنات الجديدة، واستمرار محاربة الفساد بلا تمييز ولا هوادة، والانتعاش عن التخوين والتسفيه والتامر في حق المخالفين السياسيين السلميين من شخصيات وأحزاب.

### فعاليات شعبية وسياسية تعتبر إعادة محاكمة كريم طابو، فرصة للسلطة من أجل إطلاق رسائل تهدئة للشارع

ويقول المراقبون إن إخوان الجزائر الذين فشلوا في الحصول على مكاسب انتخابية للمرة الرابعة على التوالي في سياق الرئاسة، حيث لم يحظ مرشحهم بالفوز المرجو، يحاولون مغالبة تبون ويمسدون له اليد للحوار، بهدف إعادة التوقيع في المشهد الجديد.

وينتظر أن يتم تنصيب الرئيس الجديد للبلاد، الخميس القادم، وأداء اليمين الدستورية، رغم عدم استنفاذ المهلة القانونية المحددة بعشرة أيام بين يوم الاقتراع والفصل فيها رسميا من طرف المجلس الدستوري، الذي قرر أخترال المهلة وإعلان نتائج الانتخابات، مساء الاثنين، وبرر ذلك بعدم وجود طعون من باقي المرشحين. وإن يرتقب أن يكون الرئيس التونسي الجديد قيس سعيد، أول رئيس دولة يزور الجزائر ويحضر مراسم اليمين الدستورية والتنصيب الرسمي لعبدالمجيد تبون، رئيسا للجمهورية الجزائرية، فإن تسريع وتيرة المراسم التي بان الرئيس المذكور بصدد الانتقال إلى السرعة القصوى لتدارك الوقت الضائع، والذهاب إلى تنفيذ أجندته السياسية.



تهدئة الشارع أول اختبار لتبون

الجزائر - تتطلع انظار الرأي العام الجزائري إلى ما سيسفر عن السلطة، بعد التنصيب الرسمي المنتظر لرئيس الجمهورية الجديد، خاصة في ما يتعلق بمضمون مبادرة الحوار السياسي، وطبيعة الإجراءات المتخذة لمد جسور الثقة بين طرفي الأزمة في البلاد. وتحمل إعادة محاكمة الناشط السياسي كريم طابو، دلالات سياسية تشير إلى النوايا الحقيقية للرئيس الجديد عبدالمجيد تبون، من وراء إطلاق حوار شامل مع الحراك الشعبي للخروج من الأزمة، وسيكون الحكم الصادر مؤشرا حقيقيا عن الرغبة الحقيقية للحوار أو المناورة من أجل ربح المزيد من الوقت والرهان على تفكيك المعارضة الشعبية. وينتظر أن يمثل رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي (غير معتمد) كريم طابو، الأربعاء، أمام قضاء تيارزة للنظر في لائحة التهم الموجهة له، ولا يستبعد إطلاق سراحه ليكون عربونا من السلطة للشارع ولمنطقة القبائل تحديدا، على صق نواياها في البحث عن حلول للأزمة السياسية.

ولا زالت قضية سجناء الرأي تمثل أحد أبرز أوجه الصراع بين السلطة والحراك الشعبي، وقد يتم توظيفها من طرف الرئيس الجديد لتكون متنقسا للأزمة والانتقال شيئا ما على المطالب الأخرى، حيث قدرت تنسيقية المعتقلين تعداد الموقوفين بسبب الاحتجاجات السياسية بنحو 1000 معتقل، منهم مئتان حكم عليهم بالسجن النافذ. وتم توقيف الناشط السياسي كريم طابو، خلال الأشهر الماضية من أمام مقر سكنه بضاحية الدويرة في العاصمة، وتم الحكم عليه بالإفراج المشروط الذي دام أقل من أربع وعشرون ساعة، ثم أعيد اعتقاله من جديد، وتوجه اتهامات جديدة له، تتمثل في تهديد الوحدة الوطنية وإحباط معنويات الجيش.

وتعتبر فعاليات شعبية وسياسية عديدة، إعادة محاكمة الناشط المذكور، فرصة للسلطة من أجل إطلاق رسائل تهدئة للشارع قبل مباشرة أي حوار سياسي جاد، لاسيما وأن الرجل ينحدر من منطقة القبائل التي عارضت الانتخابات الرئاسية بقوة، وإطلاق سراحه بإمكانه حلحلة القطيعة بين السلطة والمنطقة المعروفة بخصوصياتها الثقافية واللغوية. وتعد إجراءات التهدئة ورفع أدوات القمع الإعلامي والسياسي، والتضييق على حريات التعبير والتظاهر وحصار العاصمة، قواسم مشتركة تجمع بين مختلف القوى السياسية والشعبية المعارضة، وتعتبرها عربونا أساسيا لاستعادة الثقة بين طرفي الصراع. واجتمعت أحزاب سياسية من مختلف التيارات الأيديولوجية، على ما أسمته بـ"توفير الشروط الأساسية قبل الذهاب إلى أي حوار"، حيث التقى الديمقراطيون واليساريون والإسلاميون، في التزام الحذر تجاه دعوة تبون، والتذكير بإجراءات التهدئة.

وقالت أكبر الأحزاب الإخوانية في الجزائر (حركة مجتمع السلم)، في بيان لها أصدرته، الاثنين، بأنها "ستتعامل

## تمسك الأحزاب بموقفها يعزز الأنباء عن اتفاق سري بين النهضة وقلب تونس

### خضم الأمس قشة نجاة الإسلاميين للحفاظ على نفوذهم في الحكم



المفاوضات الفعلية تجري من وراء الأبواب المغلقة

التوافق التي انتهجها حزب نداء تونس والنهضة منذ 2014.

وأشار المحلل السياسي فريد العليبي لـ"العرب" أنه "من المرجح اتفاق قلب تونس والنهضة في آخر المطاف على تقاسم السلطة وبالتالي تكرار ما جرى خلال انتخاب البرلمان". وزاد بقوله "يبدو أن الحزبين يخوضان مفاوضات للعرض منذ مدة وراء أبواب مغلقة وأن هناك قوى دولية نافذة من حيث تحديد تطورات المشهد السياسي التونسي تدفع بهذا الاتجاه، في تكرار للتوافق السابق بين نداء تونس والنهضة تجنباً لمزيد تعميق الأزمة السياسية".

لكن هذا التحالف يقدر ما يدعم حكومة الجملي المنتظرة وحركة النهضة، فإنه سيفتح الباب أمام معارضة سياسية وشعبية واسعة لرفضها تكرار تجارب الحكم السابقة، التي أغرقت البلاد في صدامات وصراعات حزبية فيما وقع التفاوض عن الأزمة الحقيقية وهي اقتصادية واجتماعية بالأساس. ولم يستبعد العليبي أن "تكون الغاية من هذا التحالف الدخول في مارتون انتخابي جديد، وما يمكن أن يترتب عنه من انقسام أكبر في المشهد السياسي وازدياد منسوب الحراك الاجتماعي".

ومنذ تكليفه رسميا منتصف أكتوبر الماضي، بدأ الحبيب الجملي الذي يؤكد أنه مستقل عن الأحزاب، ومشاورات سياسية بحثا عن توافقات لحكومته المرتقبة مع غالبية الأحزاب الممثلة في البرلمان والمختلطة الوطنية والشخصيات النقابية والكفاءات. غير أن المهلة الدستورية الأولى التي يمنحها الدستور لم تسعفه في إتمام مهمته التي تم تمديدتها شهرا إضافيا ما ينذر بمهمة صعبة وسط دعوات بالتسريع لأنه إذا فشل في مهامه فسيفكف الرئيس شخصية أخرى مستقلة بالمهمة.

يبدو أن النهضة تنجح إلى ما يسمى بالخطة البديلة وهو التحالف مع قلب تونس. ويضيف "هو سيناريو جاهز منذ البداية". وكانت مصادر أكدت لـ"العرب" أن أزمة الحكومة توشك على الانتهاء، بعد التوصل إلى خارطة جديدة من التحالفات، ساعدت في تقليص مدة التمديد في المهلة الدستورية، التي شغلت بتفاعلاتها المشهد السياسي منذ الإعلان عنها.

وأوضحت مصادر "العرب" أن الحكومة الجديدة مستتلفة من 24 وزيرا بينهم وزراء من حركة النهضة، ومقربون من قلب تونس، ومحسوبون على ائتلاف الكرامة وكتلتي الإصلاح الوطني، والمستقبل. وقالت إن هذا الاتفاق جاء بعد لقاءات مكثفة بين راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة الإسلامية، ونيل القروي، رئيس حزب قلب تونس، وتاثر بشكل لافت خلال الأيام الثلاثة الماضية، بعد انسحاب حزب التيار الديمقراطي (22 مقعدا برلمانيا)، وحركة الشعب (16 مقعدا) من مفاوضات تشكيل الحكومة.



زهير الميزراوي

والنهضة تبحث منذ بداية المشاورات عن فرض تحالف مع قلب تونس. وشرح بقوله "هي تدفع بهذا السيناريو منذ البداية، لكن لتبريره أمام ناخبينا، تروج أنه تحالف اضطراري بسبب عدم مرونة التيار وحركة الشعب في المفاوضات وهذا غير صحيح". ومع إعلان التيار وحركة الشعب، انسحابهما من مفاوضات تشكيل الحكومة، من شأن ذلك أن يضعف حظوظ الحكومة القادمة من نيل ثقة البرلمان حيث يجب أن تحصل على 109 أصوات (من مجموع 217)، وهي فرضية قوية تسعى النهضة لتجنبها. ولفت الميزراوي إلى أن "المفاوضات غير متوقفة بالنسبة لحركة الشعب، لكن

تتجه مشاورات تشكيل الحكومة التونسية الجديدة إلى تجاوز حالة الانسداد السياسي، بدخول حزب حركة النهضة وحزب قلب تونس في تحالف يتبع لرئيس الحكومة المكلف حبيب الجملي الحصول على أغلبية مريحة وإعلان شارة البداية لعمل الحكومة الجديدة، وهو تحالف تخضع عن مشاورات جرت سرا من وراء الستار في إطار مناورات النهضة المستمرة ومساعدتها لتقوية حزامها السياسي في الحكومة الجديدة.

تتجه إلى تشكيل حكومته، ستلجأ حركة المحسوبة على الثورة وهما حزبا التيار الديمقراطي وحركة الشعب بموقفهما من المشاورات الحكومية، الأبناء عن إبرام اتفاق سري بين حزب حركة النهضة وحزب قلب تونس للخروج من مازق تشكيل الحكومة. وجدد أمين عام التيار الديمقراطي محمد عبو تمسك حزبه بالحصول على حقائق وزارية يعينها كشرط للمشاركة في الحكومة الجديدة، في الوقت الذي طلب فيه رئيس الحكومة المكلف حبيب الجملي من رئيس البلاد قيس سعيد التمديد في المهلة الدستورية للمشاورات.

ودعا عبو في تصريح لوكالة الأنباء التونسية الرسمية، الاثنين، رئيس الحكومة المكلف إلى الحسم في تشكيل حكومته، "لأن الوضع سيء جدا ولم يعد يحتمل"، معتبرا أن التيار الديمقراطي "ليس مسؤولا عن التأخير الحاصل في هذا الشأن".

من جهتها أكدت حركة الشعب أن موقفها من المشاورات الحكومية لم يتغير، متهمه الجملي بإصراره على اتباع سياسة المحاصصة الحزبية في اختيار فريقه الجديد بدل التركيز على البرامج.

وسبق لحركة الشعب أن عبرت عن رفضها المشاركة في حكومة الجملي نظرا لعدم "جدية رئيس الحكومة في التعاطي إيجابيا مع المقترحات المقدمة وإصراره على إعادة إنتاج الفشل". وأمام علاقات المشاورات السياسية وعجز الجملي عن توفير أغلبية مريحة

## المغرب يتطلع إلى شراكة قوية مع موريتانيا

الخطوة تشكل منصة متميزة للشراكة وتشجيع المبادلات، وتعكس مستوى العلاقات المتميزة وتؤكد الإرادة المشتركة لقائدي البلدين في تعزيز هذه العلاقة باستمرار". وتشهد العلاقة بين الرباط ونواكشوط التي توصف بالمعقدة، صعودا وهبوطا، بسبب تباين مواقف العاصمتين من بعض القضايا الإقليمية خصوصا في ما يتعلق بملف الصحراء المغربية.

وتؤكد موريتانيا أن موقفها من النزاع في الصحراء، حيادي يهدف في

بهدف تعزيز التبادل التجاري بين البلدين. وأشار السفير المغربي إلى أن هذه الخطوة ستكون مناسبة "لإبرام اتفاقيات وتعارف بين الفاعلين الاقتصاديين وخصوصا في القطاع الصناعي والفلاحي" وستساهم في تعزيز علاقات البلدين. بدوره، قال وزير التجارة الموريتاني سيد أحمد ولد محمد، إن تنظيم هذا الأسبوع يكتسب أهمية خاصة في تعزيز العلاقات البينية ودعم عجلة التنمية. وأضاف، في كلمة بالمناسبة "هذه

الرباط - أعرب المغرب، الاثنين، عن تطلعه لـ"شراكة قوية" مع موريتانيا "وليس مجرد علاقات تقليدية". وقال سفير الرباط بنواكشوط حميد شبار، إن بلاده تتطلع للعمل سويا من أجل تعزيز العلاقات الثنائية مع موريتانيا، لافتا إلى أن "طموحنا ليس مجرد علاقات تقليدية بقدر ما يكون بناء شراكة قوية تضامنية متكاملة". جاء ذلك في كلمة له، خلال افتتاح فعاليات النسخة الأولى من "أسبوع المغرب" الذي تنظمه سفارة الرباط بالعاصمة الموريتانية نواكشوط